مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم
الإنسانية
الإصدار السابع عشر
المجلد (٥) العدد (٤)
٢٠٢٤ (١٦-١)

مجلة أنساق

Middle East Institution of scientific Publishing

ظاهرةُ الجواز النّحويّ: مفهومُها، وتعبيرُ النُّحاة عنها، ونتائجُها

مُحَمَّد أحمد أسعد فواعرة

طالب دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤م

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الملخّص

تسعى هذه الدّراسةُ إلى الكشف عن مدلول لفظة الجواز، وبيان الألفاظ الّتي عبّر النّحاة بها عن هذه الظّاهرة، ونتائجها في الدّرس النّحوي العربي. فالجواز ترخص وتسويغ توفّره اللّغةُ للمتحدّثين بها، وذلك على المستويات جميعها، الّتي لا تجبر المتحدّثين بها التزام حالة تركيبية في المسألة الواحدة، وذلك لوجود علّة مانعة منها، سواء أكانت العلة لفظية أو معنوية، ويتكئ الباحث في ذلك على المنهج الوصفي للكشف عن ظاهرة الجواز ونتائجها في الدّرس النّحوي العربي، كونها ظاهرة طبيعية مهمة وبارزة في النّحو العربي المعياري الذي قعد له النّحاة الأوائل، واحتكموا إليه، فقد عرفوا الجواز منذُ البدايات الأولى لنشأة النّحو العربي، وعدّوه إباحةً للوجه النّحوي، أو الصّرفي، أو اللّغوي بوجه عامّ دون وجوب أو امتناع، وهذا يقتضي تعدد المسألة الواحدة أو ثنائية الوجوه، وهو بخلاف الوجوب الذي يقتضي حصر المسألة في وجه واحد لا ثاني له، وقد خلصت الدّراسة إلى أنّ النّحاة القدماء لم يقتصروا في التّعبير عن ظاهرة الجواز على الألفاظ المشتقة من مادة (جوز)، وإنما توسّعوا في التّعبير عنها بألفاظ متعددة، أما النّحاة المحدثون فقد اقتصروا في التّعبير عنها بلفظة الجواز، كما أظهرت الدراسةُ مجموعةً من النتائج التي نتجت عن نشوء ظاهرة الجواز في النّحو العربي منها: انتشار ظاهرة الانتخاب والانتقاء، والتّوسع في القواعد النّحوية، وكثرة كتب النّحو العربي وتشعبها، وغيرها من النتائج التي أظهرتها هذه الدّراسة.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة، الجواز، النحو العربي، مفهومها، نتائج.

Abstract

This study aims to reveal the meaning of the word permissibility and to clarify the words that grammarians used to express this phenomenon and its results in Arabic grammatical study. Permissibility is a license and justification that the language provides to its speakers, at all levels, which does not force its speakers to adhere to a syntactic

state in a single issue, due to the existence of a prohibitive reason, whether the reason is verbal or semantic. The researcher relies on the descriptive approach to reveal the phenomenon of permissibility and its results in the Arabic grammatical study, as it is an important and prominent natural phenomenon in the standard Arabic grammar that the early grammarians established and resorted to. They knew permissibility since the first beginning of the emergence of Arabic grammar. They considered it as permission for the grammatical, morphological, or linguistic aspect in general without obligation or prohibition. This requires the multiplicity of the single issue or its dual aspects, unlike obligation, which requires limiting the issue to one aspect with no second. The study concluded that ancient grammarians did not limit themselves to expressing the phenomenon of permissibility with words derived from the root (jawz), but rather expanded their expression with multiple words, while modern grammarians limited their expression to the word permissibility. The study also showed a group of results that resulted from the emergence of the phenomenon of permissibility in Arabic grammar, including: the spread of the phenomenon, diligence in seeking knowledge, expansion in grammatical rules, the abundance and diversity of Arabic grammar books, and other results that this study showed.

Keywords: phenomenon, permissibility, Arabic grammar, its concept, its results.

*** المقدّمة**

عرف النحو العربي منذ نشأته مصطلحات متعددة ومتنوعة ولدت معه ولازمته والتصقت به إلى يومنا هذا، ومن هذه المصطلحات على سبيل التمثيل لا الحصر: اللحن، والخطأ، والإعراب، والتحليل، والسماع، والقياس، والأصل، والفرع، والجواز الذي هو موضوع البحث. ويعد الجواز النحوي ظاهرة مهمة في الدرس اللغوي، وهو دليل واضح على أن اللغة العربية تنماز عن غيرها من اللغات الأخرى بسعة ألفاظها، وتعدد تراكيبها، وتنوع أساليبها ومعانيها، ما يجعلها مستوعبة لعدد من وجوه الإعراب والتراكيب والدلالة، ومن صور هذا الاتساع التي انمازت به اللغة، تعدد وجوه الجواز النحوي الذي يضفي على اللغة صفة المرونة ويفيدها في توسعتها، وإغنائها، وتنميتها، لتظهر بذلك القاعدة النحوية مطواعة مرنة لا تخضع لقيود تحدّ من حريتها؛ بذا تفسح ظاهرة الجواز مجالات رحبة لعدد من الاستعمالات تنأى بها عن الوقوع في الخطأ، فتجعل القواعد النحوية أكثر قدرة على استيعاب شتى الوجوه، وكذلك تكشف عن ثراء العربية وتنوعها.

وقد كان الهدف من هذا البحث بيان مدلول لفظة الجواز لغة واصطلاحا، والوقوف على الألفاظ التي عبر النحاة بها عن ظاهرة الجواز في مصنفاتهم وبيانها، ومن ثم استجلاء نتائج هذه الظاهرة في الدرس النحوي العربي.

أما عن الدراسات السابقة فقد وقف الباحث على مجموعة من الدراسات التي تناولت ظاهرة الجواز النحوي بوجه عامّ، أو في مصنَّف لعالم من العلماء أو أكثر؛ ولكنّها لم تدرِّس نتائج هذه الظّاهرة في الدرس النحوي العربي، الذي يسعى هذا البحث إلى الوقوف عليها وبيانها. ويمكن الإشارة إلى بعض هذه الدراسات على النحو الآتي:

أثر الجواز والشروط النحوية في تنويع المعاني، مُحَمَّد خالد الزهاوي المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ، مج ٤، ١٤ ، المركز القومي للبحوث بغزة، ٢٠١٨م.

الاحتمال النحوي في كتب معاني القرآن حتى القرن الرابع الهجري: مقاربة المفهوم، خليل جواد كاظم ، آداب الكوفة ، مج ١٥، عدد٥٥، ٢٠٢٣م.

الاحتمال النحوي : مفهومه والمصطلحات المتداخلة معه، خيرية عبد الله مُحَمَّد الألمعي، مجلة الدراسات العربية ، ع ٣٩، ٣٩٤ مجد، جامعة المنيا –كلية دار العلوم ٢٠١٩م.

إعمال المصادر بين المنع والجواز: منهج الرماني في شرحه لكتاب سيبويه بين الابتداع والاتباع، ياسر مُحَمَّد حسن حولية كلية اللغة العربية بجرجا ، ع ٢٥، ج ٩، جامعة الأزهر –كلية اللغة العربية بجرجا، ٢٠٢١م.

تابع الوصلة في النداء بين جواز النصب ومنعه، مُحَمَّد بن نجم بن عواض السيالي ، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية ، ع ١٨ ، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ٢٠١٨م.

تعدد المعنى النحوي بين الجواز والمنع: دراسة تحليلية دلالية، حسين رفعت حسين، مجلة الدراسات الشرقية ، ٥٢٤ ، جمعية خريجي أقسام اللغات الشرقية بالجامعات المصرية، ٢٠١٤م.

التعدد بالجواز المطلق في تحليل أبي حيان النحوي، محمود حسن الجاسم، اللسان العربي، ع ٦١ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – مكتب تنسيق التعريب، ٢٠٠٨م.

الجواز النحوي في الجمل ذات الستة أوجه فما فوق في القرآن الكريم، نافع علوان بهلول الجبوري، مجلة الجامعة العراقية ، ع ٥٥، ج ٣، الجامعة العراقية – مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٢م.

الجواز النحوي في سورة البقرة الأفعال أنموذجا، عبد الكريم عبد أحمد، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج ٢٧، ج ١، ٢٠٢٠ م.

الجواز النحوي في شرح ابن عقيل، مروة فائق مُحَمَّد، مجلة الدراسات المستدامة ، مج٥، ملحق، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، ٢٠٢٣م.

الجواز النحوي في كتب معاني القرآن وأعاريبه، أحمد هلال شحادة، رسالة دكتوراه، جامعة آل البيت ، ٢٠٢٢ م .

الجواز النحوي لحرف الجر "من" من سورة الروم حتى سورة الجاثية، عبد الكريم البياني، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مج ٢٩ ، ع ١٢ ، جامعة تكريت – كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٢م.

الجواز النحوي في الجمل ذات الأربعة أوجه في القرآن الكريم، نافع علوان بهلول الجبوري، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مج ٢٩ ، ع ١١ ، جامعة تكريت –كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٢م.

الجواز النحوي في الجمل ذوات الوجهين في القرآن الكريم : الجملة الخبرية وما تحتمله مما له وجه إعرابي، هبة متعب مُحَمَّد، مجلة الجامعة العراقية ، ٥٧٤ ، ج ٣، الجامعة العراقية — مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٣م.

الجواز في الفكر النحوي، محمود حسن الجاسم حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية ٣٧، الرسالة ٤٥٦، ٢٠١٦م.

الجواز النحوي في الأسماء المرفوعة في كتاب البرهان في إعراب آيات القرآن للأهدلي، خضير حسين صالح، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مج ٢٦ ، ع ٤ ، جامعة تكريت – كلية التربية، للعلوم الإنسانية، ٢٠١٩م.

الجواز النحوي لحرف العطف الفاء في القرآن الكريم مُحَمَّد ياس خضر الدوري، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مج ٢٩، ع١٠، جامعة تكريت –كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٢م.

الجواز والمنع عند المبرد في ضوء أصول النحو العربي : دراسة وصفية تحليلية، يوسف دفع الله أحمد ، مجلة الآداب، ع٣، جامعة إفريقيا العالمية – كلية الآداب، ٢٠١٢.

الشرط النحوي عند ابن مالك بين الوجوب والجواز : شروط عمل المصدر أنموذجا، مُحَمَّد مُحَمَّد نادي فرغلي مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد ، ع٢، جامعة الوادي الجديد –كلية الآداب، ٢٠١٥م.

عطف الاسم على الفعل والعكس بين الجواز والمنع دراسة نحوية وصفية، مُحَمَّد رشاد عبد السلام المنيسي، حولية كلية اللغة العربية بجرجا ، ع ٢٥ ، ج ١١ ، كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر.

وجوه الجواز النحوي وعلاقتها بسياق الحال علا مُحَمَّد مسلم، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١م.

وتتفق دراستي وبعض هذه الدراسات في جزء يسير جدًا منها، تظهر في وقوفها على المعنى اللّغوي والاصطلاحي للجواز النّحوي فحسب، وتختلف دراستي هذه عن تلك الدراسات في أنها تتبعت تعبير النحاة عن ظاهرة الجواز في مصنفاتهم، وكشفت عن مجموعة من النتائج النّاتجة عن حضور ظاهرة الجواز النّحوي في الدرس اللّغوي التي لم يأت على ذكرها أحدٌ من الباحثين في دراساتهم السابقة وغيرها من الدراسات المقتصرة على ظاهرة الجواز.

ويوصي البحث بدراسة ظاهرة الجواز في الدرس اللغوي بعامة (النّحوية، والصرفية، والصوتية، والدّلالية) في مـصنفات النّحاة والمفسرين والمعربين، والجواز الصرفي منه بخاصة؛ لأن الباحث لم يجد أية دراسة وقفت على الجواز الصرفي عند علماء العربية؛ للخروج بفهم أوسع لظاهرة الجواز النّحوي والصرفي الحاضرة بقوة في اللّغة العربية.

***مشكلة الدراسة**

تروم هذه الدراسة إلى الوقوف على ظاهرة مهمة نشأت مبكرا مع نشوء النحو العربي، محاولةً بيان الألفاظ المتعددة والمتباينة التي أطلقها النحاة للتعبير عن ظاهرة الجواز النحوي في مصنفاتهم، والكشف عن النتائج النّاتجة عن حضور ظاهرة الجواز في الدرس النّحوي العربي، وبيان بعض الاستعمالا ت النحوية التي ظهر فيها توسع وتجويز. وتجيب الدراسة عن بعض الأسئلة أهمها: ما هو مفهوم ظاهرة الجواز النحوي؟ وكيف عبر النحاة عنها في مصنفاتهم، وهل تعددت ألفاظ النحاة في التعبير عنها في مصنفاتهم؟ وهل ظهر توسع وتجويز في بعض الاستعمالات والتراكيب النّحوية؟ وما هي نتائج هذه الظّاهرة في الدّرس النّحوي العربي؟

*** ما يميز هذه الدراسة عن غيرها**

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة التي درست ظاهرة الجواز النّحوي في أنها تَظهر كيفية تعبير النّحاة عن هذه الظاهرة في مصنفاتهم، وتكشف عن النتائج التي خلّفتها ظاهرة الجواز في الدرس النحوي

العربي، وتشير إلى بعض الاستعمالات التي ورد فيها الجواز عند بعض النحاة، وما أُضيف من بعض الاستعمالات النحوية الجديدة.

*** مدلول لفظة الجواز في اللغة والاصطلاح**

١- الجواز في اللغة:بالعودة إلى معاجم اللغة العربية للوقوف على معاني لفظة الجواز لغوياً ظهر للباحث تباين وتعدد في بيانهم للمعاني اللغوية لها؛ وذلك عائد إلى أن كل واحد منهم وقف على بيان معناها في سياق محدد؛ لذا ظهرت عندهم المعاني المتعددة التي جمعتها مادة واحدة (جوز)، ومن معانيها: الترك والعفو، والخفة والسرعة في الصلاة والعمل، وصك المسافر[١] ، وهي وثيقة تتيح لصاحبها حرية التجول في غير بلده. ومنها السقي من الماء[٢] ، والجواز النفاذ، والقطع والتَّخليف، والتَّسامح والتساهل في البيع والشراء[٣] .

يرى الباحث أن الدلالة العامة التي وقف عليها عند أصحاب المعاجم اللغوية تصب في بوتقة مادة لغوية واحدة هي (جوز)، وبالرغم من تعدد معانيها التي ذُكرت سابقاً إلا أنه يرى أن أقرب المعاني للمعنى المراد في هذا المبحث هو (صكّ المسافر)، فهذا الصك وثيقة تتيح لصاحبها حرية التجول في غير بلده، وفي هذا إباحة وتسويغ وترخص للمسافر في حرية التنقل، وعلى هذا ينطوي الجواز النحوي. إذن، فالصلة واضحة بين هذين المعنيين (صكّ المسافرين، والجواز النحوي).

وقد تطورت الدلالة العامة للفظة الجواز من سلوك الموضع والسير فيه إلى معنى الجواز في الشيء وعدم منعه[٤] ، فهو طريق إلى استخدامات أخرى في الشيء مباحة وغير ممنوعة، ومن ذلك الجواز الشرعي المعروف عند الفقهاء، والجواز النحوي الذي يدور هذا البحث في فلكه.

٢- الجواز في الاصطلاح: تباينت آراء اللغويين القدماء والمحدثين وتعددت في تعريفاتهم لمصطلح الجواز، فظهرت على النحو الآتي: -

أولاً: عُرِفَ الجواز بأنه ما يباح من الوجوه النحوية أو الصرفية أو اللغوية عامة من غير امتناع أو وجوب، وهذا يؤدي إلى تعدد الآراء والوجوه في المسألة الواحدة أو ثنائية الوجوه، والجواز اللغوي بعامة كأي حكم من الأحكام يمكن مخالفته ومعارضته أو الإجماع عليه وقبوله[٥] .

ثانيا: يعرف الجواز في عرف اللغويين بأنه كسر في بعض قواعد اللغة النحوية أو الصرفية[٦] .

ثالثاً: ويعرف بأنه رخصة أتاحتها اللغة العربية لأهلها في مستوييها الصرفي والنحوي من غير إلزام بحالة تركيبية واحدة مطّردة، وهذا عائد لوجود علة لفظية أو معنوية تسوغ ذلك[٧] .

رابعا: كما عرف الجواز بأنه اتّباع كلمة لاحقة لكلمة سابقة عليها في الحركة الإعرابية لعلة مجاورتها، ويحدث هذا في حالة الجر[٨] .

---

(١) يُنْظَر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، د.ط، مكتبة الهلال، د.م، د.ت، ج٦، مادة (جوز).
(٢) يُنْظَر: الجوهري، أبو نصر الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عطار، د.ط، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م، ج٣، مادة (جوز).
(٣) يُنْظَر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط٤، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٥م، مادة (جوز).
(٤) يُنْظَر: الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، د.ط، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د.ت، ج٣، ص٣٩٤. والبستاني، بطرس، محيط المحيط، د.ط، مؤسسة جواد للطباعة، د.م، ١٩٧٧م، ص١٣٦.
(٥) يُنْظَر: اللبدي، محمد نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط١، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ١٩٨٥م، ص٥٩-٦٠.
(٦) يُنْظَر: بابستي، عزيزة فوّال، المعجم المفصل في النحو العربي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م، ص٤٣١.
(٧) يُنْظَر: الصمادي، خليفة محمد خليل، الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه: دراسة في كتابيّ معاني القرآن والكتاب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن-إربد، ٢٠٠٥م، ص١١.
(٨) يُنْظَر: عبادة، محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١١م، ص٩٩.

خامسا: وقد عرف الجواز بأنه تبادلٌ أو تعاقب في الحركات الإعرابية، بين حركتين أو أكثر على الكلمة ذاتها، في أساليب محددة في التراكيب أو المعاني، وليس هذا التغير في الحركات الإعرابية على الكلمة ذاتها مدعاة لتغير معنى الأسلوب غالباً[1] .

بناء على ما تقدم ذكره يظهر أن الجواز نحويا كان أم صرفيا يعد سببا شخصيا يعود إلى ثقافة الأشخاص وقناعاتهم، وهو غير مطّرد عند الأشخاص جميعهم، فقد يكون ما تجيزه أنت غير جائز، بل ممتنع عند غيرك والعكس. وربما يلتقي اللغويون في بعض الآراء، لكن هذا لا يمنع من اختلافهم في بعضها الآخر. فالجواز لا يوجب الحكم وإنما يُجوزه، كما يمنح الجواز ترخصا وتسويغا للمتحدثين باللغة العربية في المستويات اللغوية جميعها، ويعمل الجواز على إظهار توسع وتعدد، وإيجاد ثنائية الوجوه أو أكثر في المسألة النحوية والصرفية الواحدة، فالجائز يحتمل أن يكون فيه وجهان أو أكثر سواء أكان ذلك لعلة لفظية أو معنوية. كما يظهر مما سبق وجود علاقة ترابط قوية بين دلالة لفظة الجواز في معانيها اللغوية والاصطلاحية، فالجامع المشترك بينهما هو الترخص والتسويغ والإباحة وتعدد الوجوه في الشيء الواحد.

*** تعبير النحاة عن ظاهرة الجواز في مؤلفاتهم**

يرتبط مصطلح الجواز الذي يدور البحث في فلكه بمعرفة الدلالة المقصودة بلفظة الجواز، وكيف عبر النحاة القدماء عنها في مصنفاتهم والتي ينبني عليها تعدد الأوجه الإعرابية، الأمر الذي يقودنا إلى استعراض الألفاظ التي استخدمها النحاة في المواطن التي أجازوا فيها تعدد الوجوه النحوية المحتملة في المسألة الواحدة، لنرى كيف تضافرت هذه الكلمة مع كلمة (نحو) حتى أصبحت لاحقاً مصطلحا معروفاً في الدرس اللغوي.

وإذا تتبعنا المصنفات التي وردت فيها الألفاظ التي تدل على ما عرف بمصطلح الجواز نجدها جميعها تنتمي إلى علماء اللغة القدامى، وأن جل هؤلاء العلماء قرنوا الألفاظ التي عبروا بها عن الجواز بنظام التحليل اللغوي والنحوي، في تحليلهم وتوجيههم للقضايا النحوية والصرفية متعددة الوجوه؛ لذا ظهر لاحقاً ما يعرف بالجواز في الدرس اللغوي.

وقد ظهر للباحث أن النحاة القدماء استخدموا عبارات متعددة في تعبيرهم عن الجواز المطلق والمقيد، ففي الجواز المطلق، كانوا يأتون على ذكر وجه من الوجوه المحتملة ثم يضيقون هذه العبارات: (لك أن تقول: ويجوز، أو كذا، وإن شئت، ويُحتمل، ووجه آخر، ولك أن تجعله، ويمكن أن يقال)[2] ، كما أنهم كانوا يستخدمون بعض الأساليب التي تبدأ بألفاظ الجواز قبل بيان الوجوه المحتملة ومنها: (يجوز كذا وكذا، أو يجوز كذا أو كذا، أو يجوز كذا وإن شئت كان كذا، أو يجوز كذا ويجوز كذا، أو يجوز كذا ويُحتمل كذا)[3].

(1) يُنْظَر: الطلحي، مراجع، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، د.ط، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، د.ت، ص٢٢-٢٣.

(2) يُنْظَر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧م، ج١، ص٧، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٧، ٤١، ٤٤، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٦، ٥٨، ٦٤، ٧١، ٧٧، ٨٤، ٩٢، ٩٣، ١٠١، ١٠٣، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٩، ١٦١، ١٦٤، ١٧٥، ١٨٦، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٨، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٧، ٣٧٣، ٣٨٩، ٤٠٤، ٥١٨، ٧٠٢. وج٢، ص٥٩٨. وج٣، ص١٧، ٥٣، ١٣٨، ٢٣٢، ٣٠٨، ٣٤٢، ٣٥٢، ٦٢١. وج٤، ص٤٨، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٥، ١٣٦، ٢٧٠، ٣٤٢، ٤١٤. والزمخشري، جار الله محمود بن عمر، (ت ٥٣٨ هـ)، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٤٥م، ج١، ص٢٧٨، وج٢، ص١٧١. والزمخشري، جار الله محمود بن عمر، بلوغ الأرب في شرح لامية العرب، تحقيق: محمد عبد الكريم القاضي، ومحمد عبد الرزاق عرفان، د.ط، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٢٠٠، ٢٤٢.

(3) يُنْظَر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج١، ص٨٩، ١٣٣، ١٩٢، ٢٠٤،

ومما جاء في مصنفاتهم أيضا: (يُحتمل كذا وكذا، أو يُحتمل كذا أو كذا، أو يُحتمل كذا ويُحتمل كذا)، أو تكون الألفاظ بأسلوب التفضيل أو التخيير نحو: (إما كذا أو كذا، أو إما كذا وإما كذا)، أو أن يقولوا: (وفيه وجهان)، ومن ثم يعملون على بيان تلك الوجوه[١] .

أما الجواز المقيد فقد استخدم النحويون فيه أساليب متعددة، سواء أكان ذلك ترجيحهم للوجه أم تضعيفهم له، ومما قالوه في الترجيح: (وأعرب منه وأحسن كذا، وكذا أولى، والظاهر كذا، وأحسن منه وأبلغ كذا والأجود كذا، والأحسن كذا، والأكثر في كلامهم كذا..... وغيرها من التعبيرات التي استخدمها النحاة في تعبيرهم عن الجواز المقيد في حالة الترجيح[٢] .

ومن التعبيرات الدالة على الجواز المقيد في التضعيف: (ويضعفه أنه خلاف الأصل، وفيه بعدٌ، وليس بسديد، وفيه قلق، وهو خلاف الظاهر، وهو غريب متكلَّف، وغيرها من التعبيرات التي ظهرت في مصنفاتهم[٣] .

ومن هذه التعبيرات على سبيل التمثيل لا الحصر ما ورد عند سيبويه في كتابه في مناقشته لبعض المسائل التي ظهر فيها الجواز، مستخدما لفظة الجواز صراحة، بقوله: (ومثل ذلك في الجواز، وإنما اختير هذا على الجواز، وعلى الجواز، وكان هذا في الجواز)[٤] .

وهكذا نخلُص مما تقدم ذكره إلى أن النحاة القدماء لم يقتصروا في التعبير عن الجواز على الألفاظ المشتقة من مادة (جوز)، وإنما توسعوا في التعبير عن ألفاظ الجواز في مصنفاتهم -كما بينت سابقاً- أما النحاة المعاصرون فقد قصر جلّهم التعبير عن الجواز على مصطلح الجواز الذي غدا قاراً في الدرس اللغوي، والذي يعد ظاهرة من ظواهر الدرس اللغوي المعروفة اليوم عند أهل اللغة العربية بظاهرة الجواز في النحو العربي في مستوياته جميعها (النّحوية، والصرفية، والصوتية، والدّلالية).

*** نتائج الجواز في الدّرس النّحوي العربي**

نتج عن تعدد آراء العلماء وتباينها في بعض المسائل النحوية عدد من النتائج في الدرس النحوي العربي، وهذه النتائج تركت بصمات واضحة المعالم في الدرس النحوي، ومنها ما ظهر مبكراً، زمن النحاة الأوائل، ومنها ما تأخر عن زمنهم قليلاً، وبخاصة زمن مدرستي البصرة والكوفة وبعدهما، لما وقع بينهما من خلاف في كثير من القضايا، مما أدى إلى ظهور تعدد على مستوى بعض المسائل النحوية بعامة، وعلى مستوى المسألة الواحدة بخاصة. والمعلوم أن لكل ظاهرة من الظواهر نتائجا تظهر بعد استقرارها، وكذا الحال في ظاهرة الجواز في الدرس النحوي العربي، فإن لها مجموعة من النتائج، سيأتي الباحث على بيانها في هذا المبحث، ظهرت على النحو الآتي:

٢٩٥، ٣٥٢، ٤٠٧. وج٢، ص٣١، ٩٤، ١٣٤، ١٩٤، ٣١٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٣، ٥٧٠، ٦٥٤. وج٣، ص٢٢، ٣٤، ٩١، ٢٥٣، ٣٥٥، ٣٩٣، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٧٤، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٧١. وج٤، ص٥، ١٥٠، ١٥٧، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٧٩، ٣٠٢، ٣١١، ٣٤٥، ٣٤٦، ٤١٣. والزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ج٢، ص٤١٩. والزمخشري، بلوغ الأرب في شرح لامية العرب، ص٦٧، ٨٨، ١٠٤، ١١٤، ١٣٢، ١٣٣، ١٥٥، ١٨٤، ١٨٥، ٢١٧، ٢٤٢، ٢٤٣.

(١) يُنْظَر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، والفائق في غريب الحديث، وبلوغ الأرب في شرح لامية العرب، الأجزاء ذاتها، والصفحات ذاتها.

(٢) يُنْظَر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج١، ص٤٦، ٤٧، ١١٠، ١٩٨، ٢٦٦، ٢٨٧، ٤٣٥، ٢٥٦، ٢٥٧، وغيرها.

(٣) يُنْظَر: الزمخشري، بلوغ الأرب في شرح لامية العرب، ص٢٢٠. وأبو حيان، محمد بن يوسف بن علي التوحيدي، تفسير البحر المحيط، (حققه: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وآخرون)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، ج١، ص١١٣، ٣٣٤، ٥١٨، ٥٨٩، ٦١٧، ٨٠٧. وج٢، ص١٤٠، ١٥٢، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٧، ٤٩٢. وج٥، ص٦٩، ١٤٥. والزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج٤، ص١٣٥، ٢٠٨. وابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، د.ط، منشورات جامعة حلب، د.ت، ص١١١، ١٤٢، ٢٢١، ٢٩٩، ٣٠٨، ٤٣٢، ٥٦٢، ٥٦٧، ٦٢٧، ٦٦٦، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٢، ٨٦٠، ٨٤٧.

(٤) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، دار القلم، بيروت، ١٩٨٨م. ج١، ص٧٩، ١٠٠. وج٢، ص١٢٦، ٣١٨. وج٣، ص١٧٩.

أولًا: وضع عدد من المصنفات الخاصة التي حوت تعدداً * في الآراء بين النحاة

إن من النتائج التي أوجدتها ظاهرة الجواز النحوي ظهور عدد ليس قليلًا من المصنفات التي وضعها النّحاة التي حوت قضايًا نحوية لمجموعة من المسائل التي ظهر فيها تباين وتعدد في آراء العلماء، سواء أكان ذلك في المسألة النحوية ذاتها أو في مسائل مختلفة. وهذه المصنفات متعددةٌ لا يمكن حصرها ههنا نذكر بعضها على سبيل التمثيل لا الحصر، مرتبة بحسب زمن وفاة أصحابها من الأقدم إلى الأحدث، ومنها:-

المهذب للدينوري (ت ٢٨٩ هـ)، واختلاف النحاة لثعلب (ت ٢٩١ هـ)، والمسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان (ت ٣٢٠ هـ) وقد ردَّ فيه على أبي العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) وهذا للرد على ثعلب (ت ٢٩١ هـ) أيضاً، والرد على ثعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ)، وكفاية المتعلمين في اختلاف النحويين لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، وغيرها كثير من الكتب التي حوت تبايناً وخلافًا في آراء النحاة من أتباع المدرسين البصرية أو الكوفية، أو ممن ظهروا من أتباع المدرسين لاحقاً، وهذا الخلاف يعدّ مبعثاً واضحاً لتعدد الآراء وتباينها.

وقد أشار عبد الحميد حسن في كتابه (القواعد النحوية) إلى تعدد آراء النحاة وتبانيها، والذي رأى أن هذا التعدد له أثر واضح فيما انتهى إليه علم النحو من الضخامة والتشعب والاتّساع وازدحام كتب النحو بتلك الآراء المتباينة، وظهرت مطولات كتب النحو التي حوت جلَّ الآراء، ودونوها مقترنة بعللها، وأسبابها، ووجوه تخريجاتها، وأصبحت القاعدة الواحدة من القواعد النحوية محاطة بآراء متعددة ومتشعبة، وصار كثير من الأساليب مثيرة للجدل في تأويلها وضبطها[1].

ثانياً: تعدد التقديرات والتخريجات والتأويلات في المسألة الواحدة:

إن تعدد التقديرات والتأويلات والتخريجات في المسألة الواحدة يعدّ نتيجةً من نتائج ظاهرة الجواز، فالتعدد أمر تتطلبه طبيعة اللغة ودلالات ألفاظها على اعتبار بيئاتها المتعددة، وهذا يعدّ من أولويات البحث فيها؛ فاللغة ظاهرةٌ اجتماعيةٌ يكون تفسيرها حسب طبيعة الناطقين بها، وهذا بدوره يستدعي وضع احتمالات متعددة تفسر ظاهرة واحدة، فربما تحتمل العبارة الواحدة أكثر من دلالة، وكل دلالة يتم تخريجها أو تقديرها بحسب فهم النص، فالنصوص المكتوبة تحتاج من يستنطقها تأويلًا وتقديراً وتخريجاً، قياسا على ما يتبادر للذهن من أمثلة سابقة يستذكرها حال تأويله النصوص موضع البحث، وهذا واضح في النصوص القرآنية التي تحتمل الكلمة أو التركيب فيها أكثر من معنى، ودليل ذلك تعدد أوجه التفسير والتأويلات والأعاريب المبثوثة في ثنايا كتب الإعراب والتفاسير القرآنية. ويرى الباحث أن الذي ساعد على تعدد التقديرات والتخريجات عند النحاة والمفسرين والمعربين إنما هو مرونة اللغة وطواعيتها واتّساعها، ودليل ذلك أن العرب عندما جمعوا اللغة أول عهدها لم تكن إلا من تعبيراتهم وخصائص لهجاتهم المختلفة، حتى أخذوا حينها بالشّاذ والنّادر والقليل ونُسبَ إلى القبائل التي نطقت به، وربما نطق أحدهم بكلمة نَطق بها غيره، لكن الدّلالة والمعنى مختلف لكل واحدة منهما، وهذا بدوره يؤدي إلى إيجاد معان جديدة تنفع اللغة العربية والناطقين بها، وهو أمر

(1) يُنْظَر: حسن، عبدالحميد، القواعد النحوية مادتها وطريقتها، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م، ص٢١٧.

ضروري في وقتنا الحاضر، فقد انفتح عالمنا العربي على الشعوب كلها، وأخذ أهل العربية يجلبون ألفاظاً وعبارة متعددة إلى العربية، وهذا بدوره يفرض على الباحثين المتخصصين أن يجعلوا لها التّسويغ الموافق للعربية، ولا يكون هذا إلا بالتأويل والتقدير، وهذا ما تقوم به مجامع اللغة اليوم، فكثيرة هي الكلمات والعبارات التي لم تكن موجودة في مجتمعاتنا العربية ظهرت في ساحته، وكان لها من العربية أوفر النّصيب بكثرة استعمالها وتداولها بين أبناء العربية.

وقد أشار عبد الحميد حسن إلى أن النحويين في تأويلاتهم وتخريجاتهم كانوا يسايرون مقاصد العرب أو ما اعتقدوه من مقاصدهم في أغلب تعبيراتهم وخصائص لهجاتهم[1] . وهذا معلوم ظاهر لا ينكره أحد.

ثالثاً: ظهور البحث في الأصول النّحوية

يعدّ البحث في الأصول النّحوية من النتائج التي خلّفها الجواز النحوي لما للأصول النّحوية من صلة وثقى في تعدد الآراء وتبانيها بين النّحاة والمعربين، فهي أداة الأخذ والرد، والتّضعيف والترجيح في المسائل التي تباينت فيها الآراء، وظهر فيها الخلاف بين النّحاة.

فالناظر في كتب التفسير وكتب الأعاريب يجد أن كل نحوي من النّحاة والمفسرين والمعربين لآي القرآن الكريم، يقف موقف المدافع عن رأيه بناء على ما تتكئ عليه كل مدرسة أو مذهب نحوي يكون تابعا له، سواء أكانت مدرسة بصرية أو كوفية، وذلك بناء على ما اعتمدته كل مدرسة من مصادر السماع أو القياس، أو غيرها من الأصول النحوية التي تتمسك بها كل مدرسة دفاعا عن آرائها أو مذهبها النحوي.

و من المصنّفات التي وضعها القدماء في أصول النحو على سبيل التمثيل لا الحصر: في أصول النحو لأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ)، والإيضاح في علل النّحو لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٤٠ هـ)، والإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، وقد تحدث في كتابه عن الرواية، والراوي، والسماع، والقياس وأركانه، والعلل وأنواعها.

واللباب في علل البناء الإعراب للعكبري (ت ٦١٦ هـ) ونتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١ هـ) والاقتراح في علم أصول النحو وجدله لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، وغيرها من الكتب التي بحثت في أصول النحو، والتي كانت من نتائج الجواز النحوي للوقوف على الآراء النحوية ومعرفة مذاهب أصحابها، ومصادر ثقافتهم التي صدرت عنها آراؤهم النحوية في مصنفاتهم.

رابعا: التأثر بالفلسفة والمنطق وعلم الكلام والتفكير النّظري

كان للمنطق الأرسطي والفلسفة دور كبير في التأثير في الدرس النحوي العربي، وربما كان هذا التّأثير قد أبعد النّحاة عن الأسلوب الأمثل للدراسات اللغوية؛ لأن إقبال النحاة على الدراسات المنطقيّة والفلسفيّة كان بازدياد؛ ليتخذوها حجةً وسنداً يدعم آراءهم، ويدعم صحة إثباتً قواعدهم ا لنّحوية معتدّين بالمقاييس العقلية والمنطقية. وقد أشار غير واحد إلى تأثر النّحاة بالفلسفة والمنطق وعلم الكلام وأثر ذلك في الدراسات النحوية، ومن ذلك –على سبيل التمثيل لا الحصر– ما أشار إليه عبد الحميد حسن أنه لا يمكن القول إن العرب سايروا روح اللغة في جميع تأويلاتهم وتخريجاتهم؛ لأنهم في بعض أحوالهم كانوا يفكرون في المسائل اللغوية وهم متأثرون بالتعليلات المنطقية

(1) يُنْظَر: حسن، عبدالحميد، القواعد النحوية مادتها وطريقتها، ص١٨٦.

والفلسفية وكانوا في بعضها يتكلّفون ويتعسفون ويحاولون تأولَ كل مسألة، كأنّهم كانوا يريدون إثبات أنّ جميع ما نطقت به العرب جاء على طرق ثابتة لها أسبابها ونتائجها المنطقية، وكذلك لها أصولها العقلية الصحيحة، ولا نعرف هل هذا صحيح في اللغات التي نعلم أنها خاضعة لعوامل متشعبة وكثيرة، منها العادات الاجتماعية، والعادات العقلية، والاستعمال[١] .

ويرى الدارسون المتخصصون في الدراسات النحوية تأثر النحو العربي بالفلسفة والمنطق جلياً في الأصول النحوية التي قام عليها النحو العربي وأهمها مصدر النتائجقياس، وفي الحدود والتعريفات التي شملت أبواب النحو كافة، وكذلك التقسيمات العقلية والمنطقية للأبواب النحوية، وكثرة التعليلات، فهم يبحثون عن علّة لكل مسألة، كما يظهر التأثير الفلسفي والمنطقي على النحو في كثرة العوامل، وهذا كله بدوره أدى إلى تعدد في الآراء وتباينها، حتى أنه من الممكن أن ترى الرأي وضدّه على مستوى المسألة النحوية الواحدة. وقد أشار إلى هذا عبد الرحمن أيوب بما مفاده أن النحاة وقعوا في الخطأ، ويعني بالخطأ تقسيمهم الكلمة إلى ثلاثة أقسام؛ لتأثرهم بالفلسفة الإغريقية من الموجودات أكثر من دراستهم وتركيزهم على خصائص الألفاظ اللغوية ذاتها[٢] .

يمكن القول إنّ الفلسفة والمنطق وعلم الكلام بعدّها من نتائج الجواز النحوي قد كان لها أثّر في الدراسات النحوية، فالتحليلات المنطقية والفلسفة وكثرة العلل والتقسيمات للأبواب النحوية أدت إلى صعوبة النحو على الدارسين؛ لأنهم بذلك ابتعدوا عن طبيعة اللغة؛ لتمسكهم بالتحليلات المنطقية والفلسفية التي أدت إلى تشعب النحو العربي لكثرة علله.

خامسا: انتشار ظاهرة الانتقاء والانتخاب

ظهر هذا الاتجاه على يد المدرسة البغدادية؛ لأن موقفها من تباين آراء النحاة السابقين لها كان موقف انتخاب وترجيح بين الآراء، ومحاولة الخروج برأي مستقل، فيقوم نحاة المدرسة البغدادية بدراسة الآراء المتباينة والمختلفة، ويحاولون الترجيح بينها، أو التوفيق دون مفاضلة بينها، أو الخروج برأي جديد يستدركون به آراء من سبقهم من النحاة، دون تحيّز أو تعصب لمذهبٍ من المذاهب. وإلى هذا أشار مهدي المخزومي في حديثه عن تحول بعض الدارسين عن النحو الكوفي إلى النحو البصري زمن المبرد؛ لما امتاز به المبرد وقتئذ من قوة منطق وذكاء وقدرة عالية على الجدل والإقناع، ولما رأوه من تفوق للمبرد على خصومه في مناظرته إياهم[٣] .

وقد ذهب شوقي ضيف إلى أن الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) يعد استهلالاً لانصراف بعض البغداديين عن نزعتهم الكوفية إلى النزعة البصرية، غير أن اتجاهه إلى منهج البغداديين واضح في الانتقاء والانتخاب والاختيار من بين الآراء، وخروجه برأي جديد في المسائل التي يقف عليها، يظهر فيها تعدد في الآراء وتباين، ورأى أن الزجاجي كان يميل إلى رأي البغداديين غالباً، ويأخذ برأي الكوفيين أحياناً، وإن أعجبته حجة كوفية افتقرت إلى دليلٍ عقليٍ حاول إضافته إليها، وأخذ بها، واعتمد رأي الكوفيين فيها[٤] ودليل ذلك:

---

(١) يُنْظَر: حسن، عبدالحميد، القواعد النحوية مادتها وطريقتها، ص١٨٦.

(٢) يُنْظَر: أيوب، عبدالرحمن محمد، دراسات نقدية في النحو العربي، د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧، ص٩.

(٣) يُنْظَر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م، ص٣٩٢.

(٤) يُنْظَر: ضيف، أحمد شوقي عبدالسلام، المدارس النحوية، د.ط، دار المعارف، د.ت، ص٢٤٦-٢٤٩.

ما ذهب إليه البصريون في أن (كأن) تكون للتشبيه دائماً، أما الكوفيون فيرون أنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسماً جامداً، وتكون للشك إذا كان خبرها اسما مشتقاً فهي بمنزلة (ظننت)، و(توهمت)، نحو: كان سعيداً قائم، وربما تكون للتحقيق، نحو قول الحارث المخزومي (ت ٨٥ هـ): (من الوافر)

فَأَصبَحَ بَطنُ مَكةَ مُقشَعِرّاً ** كَأَنَّ الأَرضَ لَيسَ بِها هِشامُ**[١]

وقد ذهب الزجاجي في هذه المسألة مذهب الكوفيين وأخذ برأهم[٢] .

ومما يدلل على ذهاب الزجاجي مذهب البغداديين في ظاهرة الانتقاء والانتخاب من بين الآراء وخروجه برأي جديد خاص به أيضا، ما جاء عند ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب)، نحو: ما رآه الزجاجي في (سوى) التي يرى سيبويه أنها ظرف للمكان دائماً وملازم للنصب، ولا تخرج عن هذا إلا في الضرورة، ويرى الكوفيون أنها تأتي على الوجهين ، فتستعمل في الغالب ظرفاً، وقليلاً ما تكون غير ظرف، غير أن الزجاجي يرى أنها لا تأتي ظرفاً قطعا، فهي كـ(غير في المعنى والتصرف)، فتأتي فاعلاً نحو: جاءني سواك، ومفعولاً نحو: رأيت سواك، وبالنصب والرفع فتكون بدلاً أو منصوبةً على الاستثناء نحو: ما جاءني أحد سواك[٣] .

ويظهر مما سبق بيانه أن انتشار ظاهرة الانتقاء والانتخاب عند النحاة القدامى يمكن أن نعدّها من النتائج التي أوجدتها ظاهرة الجواز النحوي، لما ساد من تعدد وتباينٍ في أراء النحاة آنذاك.

سادسا: التّوسع في القواعد النحوية

يعدّ التوسع في القواعد من نتائج ظاهرة الجواز في الدرس النحوي العربي، وهذا بدوه يجعل القاعدة النحوية مطواعة مرنة لا تخضع للقيود التي تحدّ من حريتها، وتجعلها مستوعبة للتأويلات والاحتمالات جميعها، ويفسح المجال أمام الناطقين بها بحرية استعمال تلك التجويزات دون وقوعهم في الخطأ، والمعلوم أن البصريين تشددوا في الاستشهاد والقياس لتطرد قواعدهم، أما الكوفيون فتوسعوا في الاستشهاد والقياس، فأجازوا عددا من الأوجه التي تحتملها اللغة العربية، ولها سند من سماع أو قياس أو رواية، ويندرج تحت هذا التوسع مجموعة من صور التوسع، كالتوسع في تجويزهم لبعض التراكيب، وتوسعهم في بعض المسائل على حساب مسائل أخرى، وتوسعهم في إضافة بعض الأدوات في النحو، وتوسعهم في تجويزهم لتعدد الأعاريب، الأمر الذي أدى إلى توسع وتعدد في آراء النحاة وتوجيهاتهم في الآيات القرآنية والقراءات، وكلام العرب الشعري والنثري. ويمكن الوقوف على بعض أمثلة التوسع في القواعد كونها تعد نتيجة من نتائج الجواز، وسأذكر لكل صورة مثالاً اختصاراً وإيجازاً، منها: –

١– توسعهم في تجويز بعض التراكيب النحوية نحو: توسع العرب في استعمال المجرورات والظروف، ومن ذلك ما أشار إليه أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) أنه ورد عن العرب توسعهم في كلامهم في المجرورات والظروف ما لا يتوسعون

(١) المخزومي، الحارث بن خالد بن العاص، ديوانه=شعر الحارث بن خالد المخزومي، تحقيق: يحيى الجبوري، ط١، مطبعة النعمان-النجف الأشرف، العراق، ١٩٧٢، ص٩٣.

(٢) يُنْظَر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص١٩٦. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د.ط، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ت، ج١، ص٤٨٦.

(٣) يُنْظَر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص١٨٨. والسيوطي، ج١، ص٤٨٦. وضيف، المدارس النحوية، ص٣١٣-٣١٤.

في غيرهما، وأورد لذلك مثالين: (وإذا كان زيدٌ فيك، ومسافرا كان زيدٌ اليوم)[1] .

وهذا التوسع في بعض التراكيب جائز في العربية إن كان له سند يقويه ويدعمه، كالسماع، أو القياس، أو رواية وردت عن العرب الفصحاء، وإنما قلت بعض التراكيب؛ لأن البصريين أجازوا بعض التراكيب التي منعها الكوفيون والعكس.

٢- توسعهم في تجويز بعض القضايا والمسائل النحوية: ويمثل ذلك توسع العرب في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، إذا كانت معانيها متقاربة نحو: (فلان بمكة، وفي مكة) ويجوزان معا[2] .

وهذا التوسع في بعض القضايا والمسائل النحوية يعد من نتائج الجواز النحوي، وقد أفسح المجال أمام الناطقين بالعربية لاستعمال التراكيب المناسبة دون الوقوع في الخطأ.

٣- توسعهم في إضافة بعض أدوات النحو: أضاف الكوفيون للدراسات النحوية أدوات جديدة، وكان ذلك نتيجة تتبعهم لهجات القبائل العربية التي أهملها البصريون، والتي رأوا أنها لا تتفق وأقيستهم المطردة. ومن أمثلة ذلك إضافة الكوفيين أداة جديدة لأدوات الجزم وهي (مهمن)[3] محتجين بقول شاعر: (من الطويل)

أَماويَّ مَهْمَنْ يستَمعْ في صَديقه ** أَقاويلَ هذا النَّاسِ ماويَّ يَنْدَمِ**[4] .

كما أضافوا أداةً جديدةً لأدوات النّصب وهي (كما)، ووافقهم في ذلك من البصريين المبرد، واستدلوا على أن (كما) تكون للنصب فهي بمعنى (كيما) والياء محذوفة للتخفيف، وهي مثل (كي)، وقد منع البصريون ذلك[5] ، واستشهد الكوفيون والمبرد الذي وافقهم من البصريين على صحة ما ذهبوا إليه بقول أبي النجم العجلي: (من الرجز)

قُلْتُ لشَيْبانَ ادْنُ منْ لقائه ** كَما تُغَذّي القَومَ منْ شوائه**[6] .

ورأوا أن الفعل المضارع (تغذي) جاء منصوبا بعد (كما) التي بمعنى (كيما).

واستشهد الكوفيون ببيت رؤبة لإثبات صحة كلامهم[7] ، بقوله: (من الرجز)

لا تَظْلموا النَّاسَ كَما لا تَظْلموا[1] .

---

(1) يُنْظَر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ٢٠١٣م، ص١٨٤. والسيوطي، همع الهوامع وجمع الجوامع، ج١، ص٤٣٢.

(2) يُنْظَر: ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، د.ط، مؤسسة الرسالة، لبنان، د.ت، ج٣، ص٩.

(3) يُنْظَر: ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن علي، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ٢٠٠١م، ج٢، ص٤٠٩. والبغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، ج٩، ص١٦. وابن منظور: لسان العرب، ج١٣، ص٥٤٢، مادة (مهمه).

(4) هذا البيت بلا نسبة في أغلب كتب النحو التي استشهدت، ويأتون به بقولهم: قال الشاعر، وأنشد شاعر، وقال الآخر وهكذا، غير أن بعضهم نسبه إلى الفراء، ومنهم من نسبه إلى حاتم الطائي؛ لأنه ذهب إلى أنه يشبه شعره. يُنْظَر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م، ج٥، ص٢٥٠. والأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م، ج٢، ص٢٦٦. وقد نسباه إلى الفراء. وشُرَّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ٢٠٠٧م، ج٣، ص١٩٣. أشار إلى أنه يشبه شعر حاتم الطائي، ولكنه لم ينسبه له ولا لغيره. والصُحاري، سلمة بن مسلم العَوْتبي، الإبانة في اللغة العربية، حققه: عبد الكريم خليفة، ونصرة عبدالرحمن، وآخرون، ط١، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط-عُمان، ١٩٩٩م، ج٤، ص٢٦٦. نسبه إلى حاتم الطائي.

(5) يُنْظَر: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط١، المكتبة العصرية، د.م، ٢٠٠٣م، ج٢، ص٥٨٥. والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٨، ص٥٠٠.

(6) العِجْليّ، أبو النَّجْم الفضل بن قدامة، (ت ١٣٠ هـ)، ديوان أبي النجم العجلي، (جمعه وشرحه: محمد أديب عبدالواحد جمران)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، ٢٠٠٦م، ص٧٠-٧١. وسيبويه، الكتاب، ج٣، ص١١٦.

(7) يُنْظَر: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج٢، ص٥٨٥. والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٨، ص٥٠٠.

وغيرها من الأدوات التي أضافها الكوفيون إلى النحو بفضل توسعهم في القياس.

وفي الوجه المقابل أضاف الكوفيون -أيضا- لبعض الأدوات معاني جديدة نحو:-

إضافة الكوفيين معنيين جديدين لـ(لعل) التي عرفت عند البصريين بأنها للتوقع والترجي، وأشار الكوفيون إلى أن (لعل) تأتي للتعليل، وأثبت ذلك جماعة منهم الكسائي، واستدلوا لإثبات صحة قولهم بقوله تعالى: ﴿ **فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ** ﴾ (طه: آية ٤٤)، ورأوا أنها تأتي للاستفهام، مستدلين بقوله تعالى: ﴿ **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ** ﴾ (عبس: آية ٣)، مستندين إلى تعليق الفعل عن العمل مثلما يعلّق مع الاستفهام[٢] .

وأضاف الكوفيون معنى جديدا لـ(هل) التي رأوا أنها تأتي بمعنى (قد) ولا تكون كذلك إلا مع الأفعال؛ لأن (قد) مختصة بالدخول على الأفعال، ومن أثبت لها هذا المعنى الكسائي والفراء في تفسيرهما قول الله تعالى: ﴿ **هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا** ﴾ (الإنسان: آية ١) والمعنى (أي قد أتى)، ووافقهما فيما ذهبا إليه من البصريين المبرد، وزعم الزمخشري أنها لا تقع إلا بمعنى (قد) ويستفاد الاستفهام من همزة مقدرة قبلها[٣] .

٤- توسعهم في تعدد الآراء في تفسير آي القرآن الكريم، وتعدد الأعاريب:كان لتعدد الآراء النحوية وتباينها وما ظهر من تجويزات نحوية الأثر الكبير في تعدد القول في آي القرآن الكريم، وبخاصة ما ظهر من تعدد للأوجه الإعرابية المحتملة في تفاسير كتاب الله، ذلك أن آي القرآن الكريم تحتمل أوجهاً متعددة المعاني، وكل وجه من تلك الوجوه يحمل معنى من المعاني، ولا يخفى على الدارسين مدى الارتباط بين المعاني والحالات الإعرابية. ولذلك تجد تعدداً وتنوعاً في تحليلات المفسرين والمعربين لكتاب الله، ويشيع فيها الجواز وعدمه، وكثرة الترجيح أو التضعيف أو الأخذ أو الرد، فمن البديهي تنوع آرائهم وتعددها، وتشعب مواقفهم، فإذا تعدد إعراب الكلمة الواحدة، تعدد معناها، فالنحو نشأ أول نشأته لفهم آي القرآن، والحفاظ على اللغة العربية.

والواضح كذلك أن التعدد في الأوجه الإعرابية ينبثق عنه تعدد في الأوجه الدلالية، ويظهر بناء على ذلك تعدد في وجوه فهم الآية القرآنية الواحدة، وتتعدد فيها أقوال المفسرين والمعربين، وهذا كله من نتائج الجواز التي جعلت المجال رحباً واسعاً أمام المفسرين والمعربين لبيان معاني الآيات القرآنية وتحول دون وقوعهم في الخطأ لسعة اللغة ومرونتها.

وقد أشار علي النجدي ناصف في كتابه (من قضايا اللغة والنحو) إلى تأييده لما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) بأن التركيب المحتمل لوجوه إعرابية متعددة يكون أبلغ من تركيب يحتمل وجهاً واحداً فحسب، ذلك أن كل وجه من الوجوه الإعرابية على حدة يحتمل معنى جديداً؛ لأن الإعراب فرع المعنى، فزيادة الوجوه الإعرابية المحتملة ينتج عنها زيادة في المعاني اللغوية والدلالية[٤] .

والذي يظهر مما سبق بيانه أن التوسع في القواعد النحوية الذي ظهر عند النحاة أدى إلى توسع ظاهرة الجواز وتفشيها في الدرس النحوي العربي، وهذا التوسع هو منهج الكوفيين؛ لأنهم أخذوا بالتوسع في القياس وتمسكوا بكل

---

(١) رؤبة، ابن العجاج عبد الله، مجموعة أشعار العرب ومشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى به وصححه ورتبه: وليم بن الورد البروسي، د.ط، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د.ت، ص١٨٣. وقد جاء عن رؤبة برواية أخرى في ديوانه، ص١٨٣، هي: (لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَما لا تُشْتَمُ).

(٢) يُنْظَر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص٢٢٢.

(٣) يُنْظَر: المرجع السابق، ج١، ص٢٦٥. والمخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص٣٢٣.

(٤) يُنْظَر: ناصف، علي النجدي، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، د.ط، ١٩٥٧م، ص٨٤.

مسموع عن العرب، وإن كان الشاهد يتيماً فإنهم يقيمون عليه القاعدة، بخلاف ما ظهر عند البصريين من تشدد في مبدأ القياس، وهذا بطبعه نتيجة من نتائج الجواز والتوسع فيه، فالقياس أصل من أصول اللغة والنحاة لا يفعلون أكثر من إلحاقهم المقيس بالمقيس عليه، وذلك لعلة مشتركة وجامعة بينهما، فهم لا يقيسون أصلاً بأصل، وإنما يقيسون فرعاً بأصل، ولولا وجود مبدأ القياس في العربية لضاع على اللغة حظاً وافراً، فكل علم له مقومات وأصول لا يقوم إلا بها، والقياس أحد مقومات وأصول النحو العربي. والناظر فيما تفعله مجامع اللغة في عصرنا الحاضر من صياغتها للمصطلحات الجديدة يرى أنه القياس ذاته، وهذا بدوره توسع يساير التقدم الحضاري، وما يتطلبه من ضرورة صياغة مصطلحات جديدة للعلوم المستجدة كل يوم، والاكتشافات العديدة، والتي لم تكن معلومة في أصل اللغة، وهذا هو التوسع في الاستعمال.

*** الخاتمة**

بعد بيان مفهوم ظاهرة الجواز لغة واصطلاحا، وكيفية تعبير النحاة القدماء والمحدثين عنها في مصنفاتهم، والوقوف على أبرز النتائج الناتجة عن حضور هذه الظاهرة في الدرس النحوي العربي، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

أن ظاهرة الجواز في النحو العربي ظاهرة طبيعية مهمة وبارزة في النحو العربي المعياري الذي قعد له النحاة الأوائل، واحتكموا إليه، فقد عرفوا الجواز منذ البدايات الأولى لنشأة النحو العربي، وعدّوه إباحة للوجه النحوي، أو الصرفي، أو اللّغوي بوجه عام دون وجوب أو امتناع، وهذا يقتضي تعدد المسألة الواحدة أو ثنائية الوجوه، وهو بخلاف الوجوب الذي يقتضي حصر المسألة في وجه واحد لا ثاني له.

أن ظاهرة الجواز النحوي تعد ترخصا وتسويغا توفره اللغة للمتحدثين بها، وذلك على المستويات جميعها، التي لا تجبر المتحدثين بها التزام حالة تركيبية في المسألة الواحدة، وذلك لوجود علة مانعة منها، سواء أكانت العلة لفظية أو معنوية.

أن النحاة القدماء لم يقتصروا في التعبير عن ظاهرة الجواز على الألفاظ المشتقة من مادة (جوز)، وإنما توسعوا في التعبير عنها بألفاظ متعددة، أما النحاة المحدثون فقد اقتصروا في التعبير عنها بلفظة الجواز صراحة.

نتج عن تعدد آراء العلماء وتباينها في بعض المسائل النحوية مجموعة من النتائج في الدرس النحوي العربي أهمها:-

التوسع في بعض القواعد النحوية، كتوسع العرب في استعمال المجرورات والظروف ما لا يتوسعون بغيرها، وتوسعهم في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض إذا كانت معانيها متقاربة، وتوسعهم في إضافة بعض أدوات النحو، كإضافة الكوفيين أداة جديدة لأدوات الجزم وهي (مهمهن)، كما أضافوا أداة جديدة لأدوات النصب وهي (كما)، واستشهدوا على صحة ما ذهبوا إليه بشواهد قرآنية وشعرية تعضد حجتهم، كما أضافوا لبعض الأدوات معاني جديدة نحو: إضافة الكوفيين معنيين جديدين لـ(لعل)، وإضافة معنى جديد لـ(هل)، وهذا كلّه يعدّ من نتائج الجواز في الدرس النّحوي العربي.

ويوصي البحث بدراسة ظاهرة الجواز في الدرس اللغوي بعامة (النّحوية، والصرفية، والصوتية، والدّلالية) في مصنّفات النّحاة والمفسرين والمعربين، والجواز الصرفي منه بخاصة؛ لأن الباحث لم يجد أية دراسة وقفت على الجواز الصرفي عند علماء العربية؛ للخروج بفهم أوسع لظاهرة الجواز النّحوي والصرفي الحاضرة بقوة في اللّغة العربية.

***المراجع**

القرآن الكريم

الأزهري، أبو منصور مُحَمَّد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن:

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط١، المكتبة العصرية، د.م، ٢٠٠٣م.

الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.

أيوب، عبدالرحمن مُحَمَّد، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط، ١٩٥٧م.

بابستي، عزيزة فوال، المعجم المفصل في النحو العربي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.

البستاني، بطرس، محيط المحيط، د.ط، مؤسسة جواد للطباعة، د.م، ١٩٧٧م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام مُحَمَّد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.

الجوهري، أبو نصر الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عطار، د.ط، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

حسن، عبدالحميد، القواعد النحوية مادتها وطريقتها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٥٢م.

أبو حيان، مُحَمَّد بن يوسف بن علي الأندلسي:

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ٢٠١٣م.

تفسير البحر المحيط، حققه: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحَمَّد معوض، وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

رؤبة، ابن العجاج عبد الله، مجموعة أشعار العرب ومشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى به وصححه ورتبه: وليم بن الورد البروسي، د.ط، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د.ت.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر:

بلوغ الأرب في شرح لامية العرب، تحقيق: مُحَمَّد عبد الكريم القاضي، ومُحَمَّد عبد الرزاق عرفان، د.ط، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٩م.

الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٤٥م.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧م.

ابن السراج، أبو بكر مُحَمَّد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، د.ط، مؤسسة الرسالة، لبنان، د.ت.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، دار القلم، بيروت، ١٩٨٨م.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع وجمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د.ط، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

شرَّاب، مُحَمَّد بن مُحَمَّد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ٢٠٠٧م.

الصحاري، سلمة بن مسلم العوتبي، الإبانة في اللغة العربية، حققه: عبد الكريم خليفة، ونصرة عبدالرحمن، وآخرون، ط١، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط–عمان، ١٩٩٩م.

ضيف، أحمد شوقي عبدالسلام، المدارس النحوية، د.ط، دار المعارف، د.ت، ص٢٤٦–٢٤٩.

الطلحي، مراجع، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، د.ط، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، د.ت.

عبادة، مُحَمَّد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١١م.

العِجْلِيّ، أبو النَّجْم الفضل بن قدامة، (ت ١٣٠ هـ)، ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وشرحه: مُحَمَّد أديب عبدالواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، ٢٠٠٦م.

الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، د.ط، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د.ت.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، د.ط، مكتبة الهلال، د.م، د.ت.

اللبدي، مُحَمَّد نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط١، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ١٩٨٥م.

المخزومي، الحارث بن خالد بن العاص، ديوانه=شعر الحارث بن خالد المخزومي، تحقيق: يحيى الجبوري، ط١، مطبعة النعمان–النجف الأشرف، العراق، ١٩٧٢.

المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م.

ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم، لسان العرب، ط٤، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٥م.

ناصف، علي النجدي، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، د.ط، ١٩٥٧م.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومُحَمَّد علي حمد الله، د.ط، منشورات جامعة حلب، د.ت.

ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن علي، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ٢٠٠١م.

الصمادي، خليفة مُحَمَّد خليل، الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه: دراسة في كتابي معاني القرآن والكتاب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن–إربد، ٢٠٠٥م.